السياسة الأمريكية تجاه مشروع الوحدة العربية

أ . د عمار بن سلطان ــ جامعة الجزائر ـ 3

مقدمة :

ارتبطت مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون العالمية بعد الحرب العالمية الثانية بالاكتشافات الكبيرة للنفط في المشرق العربي، وبأهمية الموقع الإستراتيجي الذي يتمتع به الوطن العربي – عموما - في العلاقات الدولية، وبتأثير العرب الحضاري والسياسي في الشعوب الأسيوية والإفريقية.

بناء على هذه العلاقة، انصب اهتمام السياسة الأمريكية في الوطن العربي منذ تلك الفترة على كيفية السيطرة على ثروة العرب النفطية؟، وعلى كيفية التحكم في موقعهم الإستراتيجي؟، وفي كيفية توظيف قدراتهم السياسية، وموروثهم الحضاري خدمة لمشروعها الكوني؟.

ولكي تتمكن من فرض سيطرتها، ومنطقها السياسي على الأمة العربية، انتهجت سياسة خارجية، تستهدف التحكم في عناصر القوة العربية، والحيلولة دون تفعيلها إحداث نهضة حضارية في جميع مناحي الحياة ، ولتحقيق هذه السيطرة، انتهجت أربع سياسات رئيسية حيال الأمة العربية.

1. معاداة الوحدة العربية، والحيلولة دون تحقيق أية وحدة يمكن أن تحدث بين دولها تكامل عربي
2. إقامة مشاريع سياسية تحول دون تحقيق أية نوع من تكامل عربي.
3. خلق إسرائيل للحفاظ على ظاهرة التجزئة وللحيلولة دون تحقيق أية نوع من التكامل.
4. حماية الأنظمة العربية المعادية لمشروع أي نهضة عربية.

أولاـ موقف أمريكا من الوحدة العربية :

لا شك أن الوحدة السياسية مهما كان شكلها أو نوعها سوف تؤدي إلى إدماج إمكانات أطرافها المادية والمعنوية بشكل تضفي قوة وقدرة على الكيان الجديد، وتمكنه من تحقيق الأهداف التي عجزت كياناته المجزأة عن توفيرها فالوحدة القومية؛ تعزز الهوية والشخصية السياسية للدولة الجديدة، وتمكنها من تعبئة مواردها لمغالبة مشاكلها الداخلية، ومقاومة التحديات الخارجية.

ويعد تحقيق الوحدة السياسية بين دولتين، أو مجموعة من الدول العربية . مهما كان مضمونها السياسي، وأهداف القائمين على إنجازها. سبيلا لتعزيز قدرة الأمة العربية على مغالبة مشاكلها الداخلية، بشكل تحافظ به على استقلالها، وتقربها زمنيا من تحقيق مشروعها القومي وتحفز شعبها على مقاومة التحديات الجديدة التي تستهدف وجوده وتحفزه على لعب أدوار مؤثرة في العلاقات الدولية تتناسب مع قوته

ومع رسالته الإنسانية، ولذلك يقف أعداء الوحدة العربية الذين هم أعداء الأمة العربية في جبهة سياسية واحدة للحيلولة دون تحقيق أي تقدم في اتجاه وحدتها المنشودة.

1- موقف الغرب من الوحدة العربية :

بالنسبة للغرب عامة، لقد مثلت الوحدة العربية النقيض السياسي المباشر لحركة التوسع الغربي تجاه بلاد الشرق الإسلامي والذي تمثل فيه الأمة العربية أحد مكوناته الأساسية بمواردها الطبيعية، وبموقعها الجيوبوليتيكي، ومكانتها الإستراتيجية، وبقوتها البشرية، وبمركزها الديني، وتراثها السياسي الحضاري، وبعلاقاتها الدينية. الوجدانية مع الشعوب الأفرو-آسيوية، هي أرض لمعركة حضارية بجميع أبعادها و مقوماتها بين مشروع الغرب الامبريالي، من جهة، ومشروع الشرق التحرري، من جهة أخرى.

يدرك الغرب أن وجود أمة عربية موحدة، يعني من الناحية العملية إعادة تشكيل ميزان القوى في العالم، وهو الشيء الذي يعتبرونه استفزازا سياسيا لنظام ويستفانيا العالمي الذي صنعوه منذ منتصف القرن السابع عشر"1648م" وفقا لرؤيتهم ومصالحهم الكونية لذلك، فإن إعادة تشكيل الوحدة السياسية للأمة العربية، سوف يصطدم بطموحات الغرب الكونية وخصوصا في منطقة العالم الإسلامي.

وتطبيقا لهذه الإستراتيجية(*)، التي تحالفت الدول الأوربية منذ نهضتها الصناعية للانقضاض بواسطتها على أول تجربة وحدوية عربية بزعامة محمد علي باشا في مصر(1811 . 1840م) وهي التجربة التي امتد تأثيرها حتى الحبشة، وجنوب اليمن، ومعظم أنحاء الجزيرة العربية، وبلاد الشام وضواحي الأنضول، والتحكم أيضا في طرق التجارة الدولية البرية والبحرية التي تربط بين الشرق والغرب.

و على اثر هذه التجربة الوحدوية، وبعد إفشالها والقضاء عليها بإلحاق الهزيمة العسكرية بقوات محمد علي عام 1840م، بعث روتشيلد(*) برسالة إلى وزير خارجية بريطانيا بالميرستون في مارس1841م، يحذره من قيام وحدة سياسية بين العرب، لأن إتحادهم سوف يمثل تهديدا خطيرا على مصير الإمبراطورية البريطانية.

ولقد استشرفت اللجنة في تقريرها ، (كامبل – بانرمان 1907) أن الخطر الأكبر الذي ستواجهه الدول الأوربية في المستقبل، سوف يأتي من العرب عندما يتمكنون من إعادة تحقيق وحدتهم القومية، واسترجاع مجدهم التاريخي، ولتفادي الخطر الذي سوف تمثله الوحدة العربية، أوصت اللجنة قادة الدول الأوربية، أن يحولوا دون تمكين العرب من إحداث أية نهضة حضارية، أو تحقيق أية وحدة سياسية بينهم، وأهم ما جاء في تقرير اللجنة: " يكمن الخطر ضد أوربا في البحر المتوسط، فعلى شواطئه الجنوبية والشرقية، يعيش شعب واحد تتوفر له وحدة التاريخ والدين واللغة وكل مقومات التجمع والترابط، فضلا عن ثرواته الطبيعية ونزعته التحررية، فلو أخذت شعوب هذه المنطقة بالوسائل والإمكانيات الصناعية الحديثة الأوربية، وانتشر بها التعليم، فستحل النهاية بالإمبراطوريات الأوربية، وللحيلولة دون سقوطها، أو انهيارها، يجب على الدول الأوربية ذات المصالح المشتركة أن تعمل باستمرار على تجزئة هذه المنطقة، وإبقاء شعبها على ما هو عليه من تفكك وتأخر، وهو ما يستلزم فصل الجزء الإفريقي في هذه المنطقة عن الجزء الأسيوي بإقامة حاجز بشري

قوي وغريب، يحتل الجسر البري الذي يربط آسيا بإفريقيا بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوة صديقة لأوربا وعدوة لسكان المنطقة...وعلى نجاحها يتوقف رخاؤنا وسيطرتنا..."[i].

وعليه، تبنت الحكومات البريطانية المتعاقبة منذ مطلع القرن العشرين في سياستها الخارجية تجاه الأمة العربية توصيات لجنة كامبل . بانرمان، وعملت على تطبيقها؛ فناهضت جميع المشاريع الوحدوية، وأحالت دون تحقيق أية تقارب وحدوي بين أقطاره، بل وعملت على تكريس ظاهرة التجزئة، فهي التي أصدرت وعد بلفور في نوفمبر 1917م متبنية في ذلك أهداف الحركة الصهيونية، وهي التي هندست لاتفاقية سايكس بيكو عام 1921م، التي قسمت بلاد الشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا للحيلولة دون تحقيق أية وحدة إقليمية في المشرق العربي[ii].

2 . موقف أمريكا المبدئي من الوحدة العربية:

في سياق موقف أوربا السابق، ورثت حكومات الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها الخارجية تجاه الأمة العربية مبدأ معادة الوحدة العربية، وتبنت في سياستها الخارجية تجاه العرب رؤية نيكوس سبيكمان الإستراتيجية بشأن تكوين سياسة أمريكية لقيادة العالم. في نظريته الجيوبوليتيكية، رأى سبيكمان (1943م)، أن الأهمية الإستراتيجية لموقع العالم، لا توجد في قلب أوراسيا كما اعتقد ماكندر عام (1904م)، بل في الجزيرة العالمية التي تسمى منطقة"الرملاند[iii]"، وهي المنطقة البرية . البحرية التي تحيط بمنطقة القلب، وتشمل كل من شبه الجزيرة العربية والعراق وإيران وأفغانستان والهند وشرقي آسيا والصين وكوريا، واستشهد سبيكمان في نظريته بأنموذجين تاريخيين: الأول هو الدولة العربية في عهد الفتوحات الإسلامية التي استطاعت أن تتوسع شرقا حتى حدود الصين، وغربا حتى حدود فرنسا، أما الأنموذج الثاني، فخص به السيطرة التي فرضتها الدولة العثمانية على شرق ووسط أوروبا وعلى البحر المتوسط، و بناء عليه، استنتج أن الذي يتمكن من فرض سيطرته على هذه المنطقة الإستراتيجية من "منطقة الرملاند"، يستطيع أن يحاصر منطقة القلب من جهة، ويسيطر على العالم من جهة أخرى، وأن الهدف الرئيسي الذي يجب أن تتطلع إليه الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية وقت السلم، أو الحرب، هو أن تمنع تكوين اتحادات إقليمية في مناطق الرملاند، لأن قيام أي وحدة في هذه الأقاليم سوف تشكل خطرا عليها، وعلى أوربا، والاتحاد السوفياتي على حد سواء[iv].

بهذه الرؤية الإستراتيجية، أضحت جميع القوى السياسة في الغرب، تمثل قوة مانعة لقيام وحدة العرب، لما يمكن أن تشكله من تأثيرات سلبية على مصالحهم وأهدافهم الإمبريالية في الوطن العربي والعالم، وانطلاقا من هذه الرؤية، باتت أمريكا ترى أن أي جهد عربي مشترك (تعاون، تنسيق، تكامل) قد يؤدي تراكمه إلى انجاز مشروع الوحدة العربية[v]. وحسب نظرية اميتاي اتزيوني، فإن العملية التكاملية بين مجموعة من الدول، تفشل متى تناقضت مصالحهم مع مصالح القوى الخارجية. وبناء على ما سبق، فإن المصالح الأمريكية تتناقض جذريا مع المشروع الحضاري الذي تبشر به الوحدة العربية، الشيء الذي يجعل اللعبة صفرية بين الكونية الأمريكية والوحدة القومية للأمة العربية.

ربطت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها الخارجية تجاه الأمة العربية وكياناتها السياسية بمعاداة الوحدة العربية، والحيلولة دون تقدم أي جهد عربي نحو تحقيق أي وحدة سياسية مهما كان شكلها، ولونها السياسي، ومهما كانت صفة القائمين عليها، حتى ولو كانوا من أصدقائها وحلفائها السياسيين، لأن الوحدة العربية، تمثل في إدراكها انقلابا استراتيجيا في موازين القوة العالمية ضد مصالحها واستراتيجياتها التوسعية في العالم، والوطن العربي؛ لذلك، تعتبر مسألة العداء الأمريكي للوحدة العربية من الأهداف الإستراتيجية الثابتة في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب، ويتجلى هذا العداء في موقفها المعارض لكل المشاريع الوحدوية التي سعى الساسة العرب إلى بنائها منذ استقلالهم إلى الآن.

والمهم، في كل مواقفها التي أحالت دون تحقيق أية مشروع وحدوي عربي هو موقفها من الوحدة المصرية . السورية(22/ 02/ 1958م) التي جاءت كرد عملي على التحدي الإمبريالي . الصهيوني على الأمة العربية في خمسينات القرن العشرين، و الذي انتهجت فيه الإدارة الأمريكية سياسة مزدوجة لإحداث وقيعة سياسية بين الدولتين للحيلولة دون تحقيق أي تقارب وحدوي بينهما؛ ففي الوقت الذي لوحت بالتدخل ضد سوريا، وحشدت خمسين ألف جندي وخمسمائة دبابة على حدودها مع تركيا، وحرضت إسرائيل لافتعال حوادث على الحدود"[vi]" لتكون مبررا للهجوم عليها، فإنها خففت من ضغوطاتها على مصر، فاستأنفت دفع قروض المعونة الفنية التي توقفت في نوفمبر 1956م، وأفرجت عن جزء من الأرصدة المصرية التي كانت مجمدة إثر تأميم قناة السويس، وسافر رئيس البنك الدولي إلى القاهرة لاستئناف المباحثات حول تمويل بناء السد العالي"[vii]".

بعد قيام الوحدة المصرية . السورية في 22/ 02/ 1958م، أطلق جون فوستر دالاس تحذيره في 11/ 03 / 1958م، ذاكرا فيه: أن أمريكا، ترفض أية تغييرات إقليمية تمس أمن الدول المجاورة في المنطقة، وجاء في خطاب ألقاه ممثل أمريكا . هنري كابوت لودج . في الأمم المتحدة في 15 جويلية 1958م أثناء بحث مجلس الأمن لشكوى تقدمت بها الحكومة اللبنانية ضد الجمهورية العربية المتحدة، أي ضد دولة الوحدة: "إن الطاقات البناءة للقومية العربية، يجب ألا تتجه لخدمة أغراض أنانية، ويجب أن لا يكون تقدمها مرتبطا باغتيالات، وحكم الغوغاء والتخريب والتدخل الخارجي"[viii]".

و لقد عززت الوحدة المصرية . السورية من قدرة حركة التحرر العربي على مواجهة مخططات الامبريالية الأمريكية وقواها المحلية، وحفزت القوى الوطنية في أقطارهم على الثورة ضد حكام ربطوا سياسة حكوماتهم بمشاريع الهيمنة الأمريكية في الوطن العربي.

وجعلت التفاعلات الإيجابية التي خلقتها الوحدة المصرية. السورية على امتداد ساحات الأقطار العربية[*]، المسؤولين الأمريكيين يدركون المخاطر التي تمثلها الوحدة العربية على مصالحهم القومية، وعلى حلفائهم وأصدقائهم في الوطن العربي، وفي هذا السياق، يقول دان كورتس رئيس تحرير مجلة فورين الأمريكية "أن طموح الرئيس المصري في السيطرة على العالم العربي، بدأت تظهر جلية في البلدان المنتجة للنفط مما يشكل خطرا على زعمائها، ويهدد مصالحنا المادية، ويضيف قائلا:أن علاقات أمريكا مع الحكومات

العربية كانت دائما تتأثر بأفكار عبد الناصر، فهي علاقات فاترة مع الذين يشاركون أهدافه الراديكالية، وكانت قوية وإيجابية مع أولئك الذين بدوا وكأنهم يشكلون مركز ثقل ضد عبد الناصر"[ix]".

عن سؤال طرحه وليام فولبرايت (رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ) على السفير الأمريكي في سوريا (تشارلز يوست): هل إخفاق السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط سببه عدم تكيف السياسة الأمريكية مع القومية الناهضة في البلاد العربية؟.أجاب السفير: "إن القومية العربية في مواقفها معادية لأمريكا، لأنها تعارض بشدة دعم الولايات المتحدة لحلفائها الرئيسيين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، ولا يستطيع العرب أن ينظروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية على أنها صديق حقيقي لهم، إلا إذا قطعت صلاتها بتلك الدول الثلاث، وهي مهمة مستحيلة في الواقع"[x].

بناء على راديكالية الحركة القومية العربية، وما تمثله دولة الوحدة المصرية . السورية من تهديد لمصالح الغرب عامة[*]، ومن تغيير لموازين القوى الإقليمية بين العرب وإسرائيل، قررت الإدارة الأمريكية تفكيك وحدة مصر وسوريا مستخدمة ضدها جميع الأدوات والأساليب الدبلوماسية والاقتصادية والدعائية والعسكرية؛ فحركت مخابراتها عبر قنواتها ووكلائها في القطرين السوري والمصري لافتعال حزمة من الخلافات بين الإقليمين، وأسندت لوكلائها المحليين مهمة التشويش على الوحدة، في الوقت الذي لعبت المملكة العربية السعودية دور الممول المالي لتنظيم انقلاب عسكري في الإقليم السوري وانتهت التدخلات الأمريكية وحلفائها (عملائها) العرب ضد الوحدة بانفصال القطرين السوري والمصري في 22/ 9 / 1961م [*].

بناء على عقيدتها السياسية المعادية لمشروع الوحدة العربية، وعلى تجربتها السياسية مع دولة الوحدة، ومع الحركة القومية العربية باستحالة احتوائهما، قررت النخب القيادية في أمريكا انتهاج سياسات خارجية تستهدف المحافظة على ظاهرة التجزئة، ومعاداة الأنظمة الوطنية، والحركات السياسية القومية، والحيلولة دون حدوث أي تقارب سياسي، أو تعاون اقتصادي بين الدول العربية من شأنهما أن يعززا الاتجاه نحو التكامل والاندماج ، فالوحدة في إدراكها، باتت تعني حماية وتعزيز المصالح العليا للأمة العربية والدفاع عنها، وتصفية نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري، ولذلك، قامت سياستها الخارجية على محاصرة واحتواء الأنظمة الوطنية الوحدوية، وعلى دعم ومساندة وتشجيع الحكومات والحركات السياسية التي تتناقض مصالحها السياسية والإيديولوجية والإقليمية مع أهداف وإستراتيجية الوحدة العربية نفسها[xi]، وذلك للحيلولة دون تحقيق المشروع القومي العربي، تأسس الإدراك السياسي الأمريكي تجاه الأمة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على استمرارية السيطرة والنهب، وهو ما يعني تكريس الوضع القائم لحالة الدول العربية، والعداء الدائم لمشروع الوحدة العربية، والعمل على احتواء وتدجين كل ما له علاقة بالقومية العربية على مستوى الأنظمة، والأحزاب، والجماعات والأفراد، أينما وجدوا، ومهما كانت هويتهم وصفتهم السياسية على امتداد الخريطة السياسية للوطن العربي.

ثانيا - مشاريع أمريكا السياسية للحيلولة دون تحقيق الوحدة العربية :

في سياق عدائها ضد الوحدة العربية، طرحت الإدارة الأمريكية منذ مطلع خمسينيات القرن الماضي مشروعين بديلين لمشروع الوحدة العربية هما: مشروع الشرق الأوسط، ومشروع الحلف الإسلامي، يهدف الأول إلى تشويه مكونات الهوية العربية التي تقوم على الرابطة القومية، بينما يهدف الثاني إلى توظيف العقيدة الإسلامية في مواجهة الإيديولوجية القومية، وخلق صراع مفتعل بينهما حتى تتمكن من تغيير مسار الصراع بين العرب من صراع مع الإمبريالية الأمريكية وربيبتها الصهيونية، إلى صراع داخلي بين أبناء الأمة العربية.

1 . مشروع الشرق الأوسط:

سعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام دولة إسرائيل 1948م إلى إدماجها سياسيا في النظام الإقليمي العربي، حتى تصبح كيانا طبيعيا وجزءا منه مثلها مثل بقية الدول العربية، وهذا الوضع"الطبيعي"، يعني سياسيا الاعتراف العربي بإسرائيل، وإقامة علاقات دبلوماسية معها، وإجراء تعاون وتنسيق معها في القضايا الاقتصادية والمسائل الأمنية، ذات الصلة بمصير ومستقبل المنطقة وشعوبها، لأن إسرائيل أضحت "جزءا"من النظام الإقليمي العربي.

يظهر مشروع الشرق الأوسط وجهين؛ الأول، ويمثل الإدماج السياسي والاقتصادي والأمني لإسرائيل في النظام الإقليمي العربي، بينما يكرس الوجه الآخر هيمنة إسرائيلية. أمريكية مشتركة على مقدرات الأمة العربية ولتحقيق هذا الهدف، أبدت الإدارة الأمريكية استعدادها لتمويل المشاريع الإنمائية المشتركة بين العرب وإسرائيل، ومن أهمها مشروع "الإنماء الموحد لمصادر المياه" الذي طرحه أريك جونستون[(xii)]، ولتمويله، اشترطت على الدول العربية المعنية (سوريا والأردن) التنسيق والتعاون مع إسرائيل، الشيء الذي جعلهما يرفضانه.

أعادت الإدارة الأمريكية في أكتوبر 1951م الكرة مرة أخرى، وطرحت مشروع "قيادة الشرق الأوسط[(*)] على جمهورية مصر، معتقدة أن قبول مصر سوف يحفز بقية الدول العربية الأخرى(الأردن، السعودية، العراق، سوريا، لبنان)، على الانخراط فيه، لكن الدول العربية رفضته[(**)] لأنها رأت فيه محاولة استعمارية جديدة لفرض هيمنة أمريكية عن طريق الحلف الأطلسي، الذي يضم في عضويته تركيا، ولأن إسرائيل، ستصبح شريكا سياسيا فيه، وجزءا من منظومته الأمنية، ورغم فشل الإدارة الأمريكية في دمج إسرائيل في النظام الإقليمي العربي، فإن هذا الإخفاق لم يثنها عن مواصلة سياسة تشويه الهوية السياسية للنظام الإقليمي العربي، عندما حاولت دمج دول غير عربية فيه، مثل تركيا وإيران وباكستان [(xiii)].

إذا كانت مصر الناصرية، ومن ورائها الأنظمة والحركات السياسية الوطنية والقومية، قد أفشلوا في خمسينيات وستينيات القرن الماضي مشاريع تشويه ومحو الهوية الحضارية للأمة العربية، فإن اعتراف مصر (السادات) بإسرائيل، قد أحيا من جديد تلك المشاريع.

و تطبيقا لهذا المشروع طرحت الإدارة الأمريكية مع نهاية الحرب الباردة "مشروع الشرق الأوسط الكبير"[xiv]، الذي يبدأ . كما حدد إطاره الجغرافي الكاتب هانس بينينديك عام 1995م . من تركيا في الشمال إلي القرن الأفريقي، ومن المغرب إلى باكستان، وله ثلاثة أهداف: . حماية مصالح أمريكا النفطية، . ضمان أمن إسرائيل، . ضبط حركة المنظمات الأصولية[xv]. والهدف الأمريكي من مشروع "الشرق أوسطية": تشويه الهوية القومية للنظام الإقليمي العربي، بانضمام دول غير عربية (إسرائيل وتركيا وإيران وباكستان)، وتفتيت وتفكيك دوله وفقا لتكويناتها العرقية الإثنية والطائفية، وإعادة رسم الخريطة السياسية للوطن العربي، وفقا لتلك الكيانات الفسيفسائية المعترفة بإسرائيل والمتحالفة معها ضد مشروع الوحدة العربية، وباختصار إنه مشروع سياسي مناقض لمشروع الأمة العربية الهادف إلى انجاز الوحدة العربية، وتحقيق الاستقلال الوطني والقومي، والتنمية المستقلة، وإلى الأصالة الحضارية والحداثة العصرية [xvi].

2 . مشروع الحلف الإسلامي[*] :

في إطار التفاعلات السياسية للحرب الباردة، سعت الإدارة الأمريكية إلى توظيف العقيدة الإسلامية ضد الإلحاد والشيوعية والدول التي تعتنق الإيديولوجية الاشتراكية، وكل من يدور في فلك الاتحاد السوفياتي من دول وأحزاب وجمعيات.في سياق هذا التوظيف السياسي للعقيدة الإسلامية، التقت مصالح الأنظمة الأوتوقراطية والليبرالية السياسية العربية مع أهداف الرأسمالية العالمية بقيادة أمريكا في محاربة الشيوعية والسوفيات، وبهذا التقاطع في المصالح والرؤى الفلسفية والعقائدية، باتت الأنظمة العربية التي اتخذت من الدين الإسلامي عقيدة إيديولوجية لها، ليست فقط في مواجهة عدائية مع السوفيات، بل وضد الأنظمة الوطنية والأحزاب التقدمية العربية.

و لتفعيل الدور السياسي لتلك الأنظمة، عملت الإدارة الأمريكية على تنظيمهم في حلف سياسي . إسلامي؛ فهي التي تتكفل بتمويل أعضائه بالمال وبالسلاح، وبالتنظير الفكري والسياسي حتى تمكنهم من تنمية وتطوير عقيدتهم كي يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم ضد الأنظمة والحركات السياسية الراديكالية أولا، وتنصيبهم كوكلاء محليين لمحاربة الشيوعية والنفوذ السوفياتي في المنطقة ثانيا، وتنفيذا لهذا المسعى، اقترح الرئيس إيزنهاور على وزير خارجية المملكة العربية السعودية الأمير فيصل في 1953/3/2م مشروع الحلف الإسلامي، في الوقت الذي فوض وزير خارجيته . جون فوستر دالاس . بمتابعة وتنفيذ المشروع، وبناء على هذا التفويض، أعلن دالاس، أنه بصدد القيام بزيارة إلى الشرق الأوسط بهدف السعي لإعادة بناء علاقة الصداقة مع حكومات وشعوب المنطقة، وتعزيز مركز أمريكا السياسي، ووضع حد لتغلغل النفوذ السوفياتي في المنطقة، ولإنجاح مشروع . الحلف الإسلامي . طلب دالاس من الكونغرس منحه سلطات واسعة لوضع برنامج محدد، يمكن من مساعدة دول المنطقة عسكريا [xvii].

في نهاية عام 1953م، عرضت الإدارة الأمريكية مشروع الحلف الإسلامي على الوفد المصري الذي كان في زيارة رسمية لشراء أسلحة أمريكية، وقد حاول مدير برنامج البنتاغون للمساعدات الخارجية العسكرية .

الجنرال أولمستيد. مقايضة بيع الأسلحة بتبني الحكومة المصرية للمشروع، وإقناع الوفد بجدوى الحلف الإسلامي في الدفاع عن الشرق الأوسط ضد التغلغل الشيوعي [xviii].

ويقول الرئيس إيزنهاور، في مذكراته، أن دعوته للملك سعود عام 1957م، كانت بغرض اكتشاف إمكانياته للقضاء على زعامة عبد الناصر، وكان هذا الاختيار معقولا للقيام بهذا الدور [*]، فهو ضد الشيوعية، ويتمتع بمركز خاص بين الدول الإسلامية[xix]، أما خليفته الملك فيصل، فقد جاء في تقرير رفعته شركة أرامكو البترولية إلى الإدارة الأمريكية:"أن الملك فيصل قوة هامة ضد الراديكالية في المنطقة، وأن السعودية يمكن الاعتماد عليها إلى جانب إيران لإنهاك أية محاولة سوفياتية لإقامة مناطق نفوذ في المنطقة والخليج[xx]، أي أن أمريكا كانت تبحث عن شخصية "إسلامية"، تتوفر فيه مواصفات القيادة ليكون بديلا سياسيا لزعامة عبد الناصر، شخصية، تلبسه الدين الإسلامي كعقيدة سياسية بديلة للأفكار الاشتراكية والقومية العربية التي كان ينادي بها ناصر، فالاختلاف في نظر أمريكا بين الدين الإسلامي والشيوعية أعمق وأكبر بكثير مما هو موجود بين الإسلام والمسيحية والولايات المتحدة الأمريكية[xxi]، الشيء الذي يجعل من الشعوب الإسلامية في الشرق درعا سياسيا لمقاومة الشيوعية، والقومية العربية.

ولقد أقنعت الإدارة الأمريكية بناء على "التقاطع الإيماني بين الإسلام والمسيحية" النظام الملكي السعودي[xxii]على مأسسة العقيدة الإسلامية في تنظيم سياسي (الحلف الإسلامي)، يجمع الدول الإسلامية المحافظة، وتكون وظيفته التصدي للأفكار الاشتراكية "الشيوعية"، أي تأسيس حلف سياسي من دول إسلامية لمواجهة الأفكار التقدمية التي نادت بها الحركة القومية العربية، من وحدة، وحرية، وعدالة.

ونتيجة، لجهد سياسي مشترك أمريكي . سعودي، تحولت فكرة "التضامن الإسلامي"التي دعا إليها جمال الدين الأفغاني في القرن 19م لمواجهة الصليبية الغربية إلى تحالف إسلامي لمواجهة القومية العربية، وبات الولاء السياسي للعقيدة الإسلامية فوق الولاء للوطنية والقومية، والمتحد الإسلامي في مواجهة المتحد العربي.

وتطبيقا للمقترح الأمريكي، دعا الملك فيصل في عام 1965م الدول الإسلامية لتكوين حلف إسلامي لمواجهة "الأفكار الهدامة" في العالم الإسلامي، وتزامنت دعوته مع محاولة الإخوان المسلمين، وبمساعدة الاستخبارات الأمريكية للإطاحة بنظام جمال عبد الناصر[xxiii]، الشيء الذي جعل الرئيس عبد ناصر، يعلن معارضته للمقترح السعودي" الحلف الإسلامي" ويعتبره من صنع الإمبريالية الأمريكية والرجعية العربية، وهو حلف سياسي شبيه بحلف بغداد العسكري، موجه ضد حركة التحرر الوطني والقومي في الوطن العربي، والعالم الإسلامي، حلف سياسي لإيقاف . كما جاء على لسان عبد الناصر . زحف الاشتراكية والديمقراطية بتفسيرات مضللة للتعاليم الإسلامية[xxiv]، لذلك تحفظت عليه الدول العربية التقدمية مثل الجزائر، مصر، العراق، وسوريا [xxv]. تطوير العقيدة الإيديولوجية للأنظمة الرجعية انطلاقا من مأسسة الدين الإسلامي، يعني بالنسبة لأمريكا التشويش على إيديولوجية القومية العربية (الوحدة والحرية والاشتراكية)، من جهة، ومنح شرعية إسلامية للملك فيصل لمواجهة ومنافسة زعامة عبد الناصر العربية، من جهة أخرى، وبهذا بات الإسلام السياسي في سياسة أمريكا العربية، أداة مكنت أمريكا والرجعية العربية من استبدل شعاري "الوحدة العربية"

و"التضامن العربي"، بشعاري "الوحدة الإسلامية" و "التضامن الإسلامي"، وانطفأت معه منذ مطلع سبعينات القرن العشرين شعلة القومية العربية كحركة ثورية مناهضة للإمبريالية والصهيونية والرجعية.

وبهذا التحول، تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية، من إبراز الدور السياسي للنظام السعودي في الوطن العربي والعالم الإسلامي، ومن توظيف العقيدة الإسلامية لخدمة مصالحها ونفوذها السياسي بعد حرب جوان 1967م. ومع تبادل الأدوار باتت الرجعية العربية ترى في استمرار ظاهرة التجزئة القطرية حماية لمصالحها وامتيازاتها، بينما تمثل الوحدة العربية- في نظرها - تهديدا لمصالحها السياسية ولامتيازاتها النفطية[xxvi].

3 . الأقليات (القومية والدينية والطائفية) في الوطن العربي :

تستمد الولايات المتحدة الأمريكية تعاملها مع الأقليات في الوطن العربي من تجربتين سياسيتين؛ الأولى من الدور الذي لعبته في دعم الأقليات القومية في البلقان(1821م . 1827)ضد الدولة العثمانية، بهدف إضعاف قوتها، وتفكيك وحدتها وسلطتها السياسية ،حتى يخلو لها السبيل للتغلغل والتوسع في اتجاه الشرق الإسلامي دون عناء ومقاومة[xxvii]، ونتيجة لهذه السياسة، تمكنت في عام 1830م من التوصل إلى توقيع معاهدة مع الباب العالي، تمنحها مبدأ الأفضلية في المعاملات التجارية، والرعاية السياسية لمواطنيها خارج نطاق الشريعة الإسلامية، واستمرت بعد الحرب العالمية الأولى، في سياستها المؤيدة لإقامة وطن قومي للأرمن في سيليسيا بالأناضول[xxviii] في موازاة تعزيز التوجهات السياسية والعلمانية التي أقدم عليها مصطفى أتاتورك، وحماية نظامه من الضغوطات السياسية لدول الحلفاء بريطانيا وفرنسا.أما التجربة الثانية، فقد تمثلت في الدور الذي لعبته أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية بشأن تأسيس"وطن قومي لليهود" في فلسطين عام 1948م، والدور الذي لعبه هذا الكيان السياسي فيما بعد، خدمة للمصالح الأمريكية، سواء تعلق الأمر بالمحافظة على ظاهرة التجزئة القطرية، أو في دعمه ومساندته للأقليات بغرض إثارة الفتن الداخلية، أو بشأن التمرد والانفصال على الدول المركزية في الوطن العربي[*].

إذا كان الوطن العربي، قد تميز تاريخه الديمغرافي والسياسي بوجود أقليات قومية ودينية وطائفية، فإن الموقف الأمريكي المعادي لمشروع تحقيق الوحدة العربية؛ قد دفعها لاستغلال تلك الوضعيات الاجتماعية والسياسية الناجمة عن السياسات الخاطئة التي انتهجتها الحكومات العربية ضد أقلياتها، وهو ما مكن أمريكا من استمالة تلك الأقليات سياسيا لصالحها، وتحويلها إلى حركات سياسية معارضة لأنظمتها الوطنية، ومعادية في نفس الوقت للحركة القومية العربية، ولمشروعها النهضوي، في الوقت الذي وجدت تلك الأقليات في القوى الخارجية الحماية السياسية والأمنية، والمساعدة المادية والمعنوية مستقوية بأمريكا ضد حكوماتها الوطنية[xxix].

انطلاقا من موقفها المبدئي المعادي للوحدة العربية؛ اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية في تاريخها المعاصر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بموضوع الأقليات القومية والدينية والطائفية في الدول العربية.

ولذلك، لعبت الولايات المتحدة الأمريكية كغيرها من الدول الأخرى المعادية للمشروع الحضاري العربي دورا سياسيا وثقافيا في تنمية شعور العداء في ثقافة وسلوك الأقليات، ضد القومية العربية ومشروعها الوحدوي، حتى باتت تلك الأقليات، ترى في الوحدة العربية شبحا يهدد هويتها وخصوصيتها الثقافية، حيث شجعتهم وبالخصوص بعد الاستقلال، على التمرد ضد حكوماتهم الوطنية، وحفزتهم على المطالبة بالانسلاخ والانفصال عن دولتهم المركزية، وباتت الأقليات في الوطن العربي، حركات سياسية مشاغبة ومناوئة للوطنية، وللقومية، وللوحدة العربية، وهي في خدمة أجندات أجنبية، وهو ما جعلها موضع اهتمام ورعاية مشمولة بمساعدة مادية ومعنوية من قبل القوى الخارجية المعادية لمشروع الوحدة العربية، كما جعلها أيضا حركة جاذبة لتلك القوى الخارجية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، تحت غطاء حماية الأقليات، أي أن القوى الأجنبية تستثمر سياسيا في الأقليات لاختراق الأمن الوطني والقومي العربي[*].

ويتألف الوطن العربي في تركيبته الديمغرافية إلى جانب الأغلبية العربية في تركيبته الديمغرافية من جماعات عرقية ودينية ومذهبية مختلفة ومتنوعة فيما بينها، الشيء الذي يسمح لأعداء الوحدة العربية الاعتناء والاهتمام بهم، بالشكل الذي يجعلهم يشعرون بالتمايز والتناقض بينهم، والمطالبة بانسلاخهم عن الدولة المركزية أي تصبح الأقليات القومية والدينية في الإستراتيجية الأمريكية حركات سياسية مشاغبة ومناوئة للحركة القومية وللوحدة العربية، وفي خدمة المشروع الأمريكي.

ولقد دعا مستشار الأمن القومي زبيغنيو بريجنسكي في عام 1977م إلى إعادة النظر في خريطة الشرق الأوسط، لأن الحدود التي رسمتها اتفاقية سايكس . بيكو، كانت حدودا غير عادلة، ولم تراع الحقوق القومية لشعوب المنطقة، مما كانت سببا في اضطرابه وعدم استقراره، فهو إقليم يتكون في نظره من ثمانية وعشرين أقلية عرقية ودينية وطائفية[xxx]، ولـ"إصلاحه" السياسي، وإنهاء النزاعات والصراعات بينها، يجب الاعتراف بهذه الحقيقة، والتعامل مع هذه التركيبة الإثنية في المنطقة، وعلى الإدارة الأمريكية، أن تسعى إلى تفصيل وإعادة تركيب البنية السياسية لدوله وفق لخصوصياتها الديمغرافية[xxxi]، بمعنى أن الحل في نظره، يكمن في إعادة تقسيم دول الشرق الأوسط وفقا للخصوصيات القومية والدينية والطائفية فيه، أي تفتيت الدول الوطنية إلى كيانات سياسية جديدة حسب عدد الأقليات في كل دولة، وتكون جميع هذه الكيانات السياسية مهيكلة في نظام "كونفدرالي[*]".

في نظر بريجنسكي، أن تفتيت الدول العربية المنبثقة عن اتفاقية سايكس- بيكو إلى كيانات سياسية جديدة، سوف يؤدي إلى إزالة الدولة الوطنية، وإلى محو فكرة القومية العربية من الثقافة السياسية لشعوب الشرق، وبالتالي القضاء على مصادر التوتر والنزاع، الشيء الذي يمكن إسرائيل من العيش في أمن وسلام مع الكانتونات السياسية الجديدة [xxxii].

يتضمن مخطط بريجنسكي بشأن الشرق الأوسط الجديد على فكرتين أساسيتين؛ الأولى تقوم على تفكيك الدول العربية الوطنية وفقا لخصوصياتها العرقية والدينية والطائفية، والثانية على طمس الهوية العربية . الإسلامية، والقضاء على حركتها السياسية، أي حركة القومية العربية، وبالتالي القضاء على إمكانية تحقيق أية وحدة سياسية بين الشعوب العربية.

وتطبيقا لمخطط التفتيت في البلاد العربية[xxxiii]، عملت السياسة الأمريكية على تنمية مفهوم "المظلومية" في أوساط النخب السياسية لدى الأقليات القومية والدينية والطائفية، بل وتحت حمايتها السياسية، شجعتهم للتبشير جهرا بالدعوة للانفصال عن دولهم تحت مسوغات سياسية وثقافية ولغوية ودينية، وأمدت البعض الأخر منهم بالمال والسلاح للتمرد عن دولتهم المركزية مثلما حدث في السودان عندما شجعت مسيحي الجنوب على التمرد والانفصال، وهو ما دفع بأقليات في الوطن العربي بالرغم من "مظلومية" البعض منها، تقوم بدور التابع والوكيل المحلي لصالح قوى إقليمية وإمبريالية على حساب المصالح العليا لدولها الوطنية.

ثالثا - مرتكزات أمريكا السياسية في معاداة الوحدة العربية:

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها المناهضة للوحدة العربية على ركيزتين محليتين؛ إسرائيل، والرجعية العربية، لتناقض مصالحهما مع مشروع الوحدة العربية؛ فقادة الصهيونية، يرون في الوحدة زوالا لإسرائيل من الخريطة السياسية للوطن العربي، وترى الرجعية بدورها، إن إدماج كياناتها السياسية في دولة الوحدة سوف يجردها من امتيازاتها، ويطيح بسلطتها السياسية لصالح قوى الوحدة، الشيء الذي يجعلها تتخذ مواقف دفاعية ضد القوى الوحدوية، وانتهاج سياسة عدائية ضد كل عمل وحدوي؛ فمن أجل المحافظة على امتيازاتها القطرية، لا تتردد في الاحتماء بقوى أجنبية، ولا تمانع في التحالف معها ضد القوى القومية الوحدوية.

1 . إسرائيل والوحدة العربية:

يدرك قادة الصهيونية، أن بقاء دولة إسرائيل في فلسطين، لا يتوقف فقط على استمرار ظاهرة التجزئة العربية، بل وفي تفتيت الدول العربية، وإعادة تشكيلها في دويلات عرقية وطائفية، تكون إسرائيل مركزهم السياسي والاقتصادي والتكنولوجي. فالوحدة العربية في إدراكهم، تعني زوال إسرائيل من الخريطة السياسية للوطن العربي؛ لذا، فإن العلاقة التي تربط الإمبريالية الأمريكية بإسرائيل، هي علاقة مؤسسة على الوظائف التي تقوم بها إسرائيل لخدمة مصالح الإمبريالية الأمريكية في المنطقة.

ونتيجة لهذه الوظيفة، يرى الصحفي الإسرائيلي . صموئيل يعري . إن تخلي أمريكا عن إسرائيل، سوف يؤدي إلى إضعافها أمام مصر، وسوف يساعد الثوريين العرب للانقضاض على الأنظمة الموالية للغرب[xxxiv]، ويقول عنها الأستاذ غاي باجويت[*]، في مقابل خلق إسرائيل، تعهدت الصهيونية بتأدية خدمات محددة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ومن بينها الحيلولة دون قيام وحدة عربية، بل والتصدي لحركة القومية العربية، والحركات الشعبية الأخرى، وإكراه الدول العربية على استثمار أموالها في التسلح والنفقات الحربية بدلا من استثمارها في تنمية اقتصادها، أي أنها أداة لاستنزاف قدرات الأمة الاقتصادية والمالية، وجعل أنظمة الحكم العربية غير التقدمية قادرة على البقاء في سدة الحكم[xxxv].

أما الوظيفة الأخرى؛ فهي مشاركة أمريكا في تنمية وتغذية وتمويل الحركات السياسة الانفصالية في الأقطار العربية، والحركات الشعوبية المعادية للقومية العربية، ولمشروع الوحدة.

ويدرك قادة الصهيونية، أن تفتيت الدول العربية، وإعادة تركيبها جغرافيا وفقا للتوزيع العرقي والطائفي فيها، هو الضمانة الوحيدة لشل قدرة الأمة العربية على القيام بأي عمل يستهدف أمن إسرائيل، ولذلك اعتمدت إسرائيل في سياستها تجاه العرب على بناء تحالفات سياسية مع الأقليات المناهضة لتطلعات الأمة العربية بهدف توظيفها لخدمة المشروع الصهيوني[*].لقد كشفت الأحداث التاريخية، تورط إسرائيل في تشجيع الحركات الانفصالية في الوطن العربي.

ونتيجة لهذا الإدراك لدى قادة الصهيونية بشان دور الأقليات الانفصالية في حماية أمن إسرائيل، والمحافظة على تفوقها، وضعت إسرائيل مشروعا يتناول بالتفصيل كيفية تفتيت الدول العربية انطلاقا من تركيبتها الديمغرافية[xxxvi]، وهو مشروع يتقاطع في أهدافه مع المشروع الذي أعده مستشار الأمن القومي الأمريكي زبيعنيو بريجنسكي عام 1977م بشأن تفتيت الدول العربية.

2 . دور الأنظمة الرجعية في سياسة أمريكا العربية:

منذ اكتشاف النفط في الجزيرة والخليج، تحملت أمريكا مسؤولية حماية أنظمة النفط العربي، وتأهيل مؤسساتهم السياسية والإدارية والعسكرية كي تمكنهم من الاستمرار في الحكم أمام موجة التغيير الراديكالي، التي بدأت مع مطلع خمسينات القرن الماضي، في مقابل ولاء سياسي، واستغلال اقتصادي لثروتهم النفطية، وقيامها ببعض الأدوار المشبوهة خدمة للمصالح الأمريكية، و لذلك، اعتبرت الأنظمة الرجعية من أهم ركائز أمريكا السياسية التي اعتمدت عليها في تمرير وتطبيق مشاريعها؛ فهي أنظمة تؤدي أدوارا، وتقوم ببعض الوظائف التي لا تستطيع أمريكا القيام بها كالدفاع عن احتكارها للنفط ضد سياسة التأميم التي نادت بها حركة التحرر العربي، وطبقتها الأنظمة الوطنية، أو التحكم في كمية إنتاجه، أو في أسعاره وفقا لاحتياجات السوق الرأسمالية، أو معاداة الأنظمة الوطنية والتشويش على خياراتها السياسية (الاشتراكية. العلاقة مع السوفيات) وتمويل الحركات السياسية المعارضة للاشتراكية وللقومية والوحدة العربية.

و في سياق هذه الأدوار المتبادلة، بين أمريكا القوية المتطلعة للسيطرة العالمية، وأنظمة ضعيفة وحديثة العهد بالعلاقات الدولية، فلا مانع لديهم أن تحميهم وتساعدهم أمريكا على البقاء في السلطة في مقابل ضمان سيطرتها على ثرواتهم النفطية، وكسب ولائهم السياسي. بهذه العلاقة، أضحت الأنظمة الرجعية تحت مظلة الحماية الأمنية لأمريكا، وصار نفط العرب، بالمنطق الأمريكي جزءا من الأمن القومي الأمريكي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فأمريكا لا تستطيع أن تحقق سيطرتها على أكبر مخزون نفطي في العالم دون مساعدة من أنظمة محلية، كما أدرك أمراء النفط بدورهم، أنهم لا يستطيعون الحافظ على ملكهم وسلطانهم أمام موجة الأفكار التحررية دون الاحتماء بقوة خارجية.

أما بشأن الأنظمة الأوتوقراطية المحسوبة على التيار الإسلامي المحافظ (السعودية، والأردن، والمغرب، وليبيا)، فقد ظهر عليهم التردد والقلق في مواقفهم السياسية، لأنهم كانوا متخوفين من معارضة الرأي العام العربي فيما لو أعلنوا التزامهم بمشروع إيزنهاور، ولكنهم عندما تلقوا ضمانات الحماية السياسية والأمنية من قبل الإدارة الأمريكية، أفصحوا صراحة عن مواقفهم المؤيدة للمشروع، والمعادية لمصر عبد الناصر، وبهذا، باتت الدول العربية الليبرالية ومعها الأوتوقراطية الدينية، يمثلان جبهة سياسية واحدة مؤيدة للسياسة الأمريكية، وضد المعارضين العرب لسياستها في الوطن العربي؛ أي ضد الناصرية وحركة التحرر العربي.

أما بشأن التيار الوطني . القومي ممثلا في دولتي مصر، وسوريا ومعهما الحركات السياسية الوطنية التقدمية في بقية الأقطار العربية، فقد رأوا في مشروع إيزنهاور ظاهرة استعمارية جديدة، يستوجب مقاومته وإفشاله، لذلك، عبأ الوطنيون والقوميون الرأي العام العربي ضد المشروع، وأعلن الرئيس جمال عبد الناصر"أن منطقة الشرق الأوسط، لا يوجد فيها أي فراغ كما يزعم مشروع إيزنهاور الذي يرمي إلى إحلال نفوذ استعماري جديد في الشرق الأوسط مكان النفوذ الذي دمرته القومية العربية في معركة قناة السويس[xxxvii]".أما الحكومة السورية، فقد أعلنت منذ البداية (10/ 01/ 1957م) رفضها لمشروع إيزنهاور، وأصدرت بيانا شجبت فيه المشروع، ورفضت فيه تدخل الدول الكبرى في شؤون المنطقة معتبرة أن الخطر الذي يهدد الوطن العربي ليست الشيوعية، بل الاستعمار والصهيونية[xxxviii]. ونتيجة لهذا الرفض، عارضت الحركة الوطنية اللبنانية التزام حكومة شمعون بمشروع إيزنهاور، ورأت في موقف شمعون عداوة لكل من مصر والسوفيات، وأنه بإمكان الحكومة اللبنانية استلام المعونة الأمريكية من دون أي التزام سياسي، مثلما كانت تفعل من قبل، الشيء الذي تسبب في أزمة سياسية بين الحكومة والمعارضة، استقال على آثرها نواب المعارضة من البرلمان[xxxix].

مما سبق يتبن لنا، أن مشروع إيزنهاور، قد أفرز موقفين سياسيين متناقضين في الساحة السياسية العربية، **الأول** رجعي محافظ، يحتمي سياسيا بالقوة الأمريكية، ومن أجل ذلك، فهو متسامح في فتح نوافذه السياسية لتغلغل المصالح الأمريكية، ولا يمانع في الارتباط بمشاريعها السياسية والاقتصادية والعسكرية، الشيء الذي جعله ينتهج سياسات خارجية مؤيدة لأمريكا في مقابل انتهاجه لسياسة معادية للقومية والوحدة العربية والأنظمة الوطنية في الوطن العربي. أما **الموقف الأخر**، فهو وطني وقومي تقدمي، يدعو إلى الإستقواء بوحدة الأمة العربية، وإلى انتهاج سياسات وطنية مستقلة عن القوى الإمبريالية كسبيل للتحرر والنهوض القومي، ولا يمانع من إقامة علاقة إستراتيجية مع القوى التقدمية في العالم لمقاومة سياسة الاستعمار والامبريالية. ومنذ خمسينات القرن 20إلى الآن والصراع السياسي والإيديولوجي في الوطن العربي، يجري بين قوى يمينية محافظة، لا ترى ذاتها واستقلاليتها إلا بالارتباط السياسي بالإمبريالية الأمريكية من جهة، وقوى وطنية . قومية مؤمنة بالوحدة العربية، وبحرية واستقلال الأمة العربية، وبنهضتها الحضارية من جهة أخرى، ونتيجة لوطنيتها وقوميتها، فهي مستهدفة من الإمبريالية وحليفتها الصهيونية.

منذ انعقاد مؤتمر القمة العربي بالخرطوم أوت 1967، وجدت الأنظمة الرجعية فرصتها للانتقام من مصر الناصرية،وتحويل هزيمتها العسكرية إلى هزيمة سياسية، ومن ورائها الحركة القومية، ومنذ هذا التاريخ

(أوت 1967م)، تراجع دور القوى الوطنية والقومية بشأن مواقفهما من الوحدة العربية، ومن مقاومة السياسة الإمبريالية، ومن معاداتها لإسرائيل والصهيونية، ومن معارضتهما لسياسة الأنظمة الرجعية، في مقابل بروز قوى يمينية. رجعية متحصنة بقطرية شوفينية معادية للعروبة والوحدة العربية، وتؤيد السياسة الأمريكية، ولا ترى مانعا في إجراء مصالحة تاريخية مع إسرائيل، لقد باتت قوى الرجعية العربية، هي التي توجه وترسم السياسات الرسمية للدول العربية، وهي التي تصنع المشهد السياسي العربي في علاقته مع إسرائيل، ومع القوى الدولية؛ لقد تجلى هذا التحول السياسي في اعتراف الحكومات العربية بقرار مجلس الأمن رقم 242، وبمشروع روجرز 1970، وبتواطئهم لتصفية قواعد الثورة الفلسطينية في الأردن (سبتمبر 1970م)، وفي إخراج المستشارين والخبراء العسكريين السوفيات من مصر عام 1972م، وفي تطوير علاقاتهم الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

3. محاولة أمريكا لاحتواء الجزائر:

منذ إنزال جيوش التحالف في كل من المغرب والجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية، والدور الذي لعبته في تطويق وتحرير أوربا من النازية انطلاقا من ا لمغرب العربي، أدرك الإستراتيجيون الأمريكيون أهميته الإستراتيجية، والدور الذي يمكن أن يلعبه في إستراتيجيتهم الجهوية تجاه الشمال (أوربا)، أو الجنوب(الساحل الإفريقي)، أو الشرق العربي، أي بالمفهوم الجيوبوليتيكي لنيكوس سيبكمان، يقع المغرب العربي ضمن منطقة الرملاند التي تساهم في عملية السيطرة على قلب أوراسيا. بناء على هذه الوظيفة الإستراتيجية، عملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ تكوين إستراتيجيتها الكونية بعد الحرب العالمية الثانية إلى الآن على عزل المغرب العربي عن عمقه الإستراتيجي من جهة، والحيلولة دون توحيده السياسي من جهة أخرى؛ حتى يبق مفككا وضعيفا وغير مؤثر في نظامه الإقليمي العربي، وفي علاقاته الإقليمية والدولية، وليظل فقط مخزنا ومنطقة نفوذ للقوى السياسية الغالبة في الشمال.

تطبقا لتلك الإستراتيجية، استأجرت أمريكا من بريطانيا قاعدة هويلس العسكرية عام 1954م، ومنذ تلك الفترة، أصبحت المملكة الليبية تحضى برعاية سياسية، وتعيش على المعونات الأمريكية[*] ونتيجة لتلك المساعدات، لم يترد الملك إدريس السنوسي في تأييده الصريح لمشروع إيزنهاور، لأنه كان يتوقع المزيد من المساعدات. في كلمته الترحيبية للمبعوث الأمريكي المبشر بالمشروع في مارس 1957م، جاء فيها"أننا مقتنعون أن هذا المشروع، يهدف إلى مساعدتنا، وتحقيق استقلالنا في وجه أي محاولة للحد من هذا الاستقلال، إننا مثل الشعب الأمريكي، نرفض الشيوعية الدولية لأنها ضد معتقداتنا ومبادئنا، ومن حسن الحظ أن تأخذ الولايات المتحدة نظرة عميقة في مساعدتها للدول المتخلفة[xl].

أما على مستوى المملكة المغربية، فقد حافظت الدبلوماسية الأمريكية على المكاسب العسكرية (قواعد عسكرية) التي تحصلت عليها في عهد الحماية الفرنسية، من خلال المساعدات المالية والاقتصادية التي كانت تمنحها للعرش، ونتيجة لهذه العلاقة التاريخية،استضاف الملك محمد الخامس في نوفمبر1957م الرئيس

إيزنهاور، وتم الاتفاق بينهما على ترسيم وتثبيت القواعد العسكرية الأمريكية في المملكة المغربية، في مقابل مواصلة تقديم المساعدات الاقتصادية والمالية، والاتفاق بينهما على مشروع تأسيس حلف عسكري في شمال إفريقيا، يكون مكملا وتابعا للحلف الأطلسي في الضفة الجنوبية للمتوسط[xli].

أما الرئيس لحبيب بورقيبة، فكان من الأوائل الذين أيدوا مشروع إيزنهاور معتقدا أن الالتزام به، سوف يحمي نظامه من معارضة الحركة الوطنية، أو من ما أسماه "التدخل الأجنبي"، ويمكنه أيضا من الحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية من شأنها تقوية وتعزيز مؤسساته النظامية، ولذلك، لم يجد مبعوث الرئيس الأمريكي ممثلا في شخص . ريتشارد نيكسون . أية صعوبة في إقناع بورقيبة للارتباط بمشروع إيزنهاور، فأبرم معه اتفاقية ثنائية ذات علاقة بالمشروع (تقديم مساعدات اقتصادية ومالية، ومعدات عسكرية خفيفة[xlii]) بموجبها، تمكنت الشركات الأمريكية من التغلغل في الاقتصاد التونسي؛ فاستحوذت شركة بترول الخليج الأمريكية على حصة 65% من امتياز النفط في تونس، وتحصلت معها شركة كونوراد نيويورك على امتياز للتنقيب عن النفط على الحدود التونسية. الجزائرية[xliii]، ونتيجة لالتزام بورقيبة السياسي بمشروع إيزنهاور، وانفتاحه السياسي على الغرب، قدم نفسه لأمريكا كـ"زعيم"عربي منافس وبديل للرئيس جمال عبد الناصر.

بقبول دول المغرب العربي الثلاث (تونس المغرب ليبيا) لمشروع إيزنهاور، سهلت الإدارة الأمريكية عملية التقارب والتنسيق السياسي بين الدول الثلاث لتكوين محور سياسي . رجعي لمحاصرة الناصرية وحركة التحرير الوطني(الجزائر) والحد من انتشار الأفكار القومية في المغرب الغربي على غرار محور بغداد . الرياض في الشرق العربي، وبناء على هذا الإنجاز، توصل دالاس(وزير خارجية أمريكا) إلى اتفاق مع حكومة فرنسا[*]، وبتواطؤ مع حكومات دول المغرب العربي الثلاث عام 1957م من بلورة مشروع تأسيس حلف عسكري"حلف شمال إفريقيا"، يكون تحت وصاية الحلف الأطلسي، مهمته تقديم مساعدات عسكرية للجيوش الفرنسية لمقاومة الثورة الجزائرية، وإلى محاصرة التمدد الناصري والفكر القومي في المغرب العربي[xliv].

إذا كانت ثورة التحرير الجزائرية، والحركات الوطنية المعارضة في المغرب العربي، قد أفشلوا المشروع الأمريكي . الفرنسي بشأن تأسيس"الحلف العسكري"على مستوى المغرب العربي، فإن ما كانت تخشاه أمريكا، هو علاقة الثورة الجزائرية بالناصرية والإيديولوجية القومية، أي مع حركة الثورة العربية، ولذلك حثت الولايات المتحدة الأمريكية حليفتها فرنسا عام 1958م، أن لا تستمر في دفع الوطنيين الجزائريين إلى الخيار الراديكالي الذي يؤيده جمال عبد الناصر والقومية العربية، وعلى فرنسا أن تسرع في إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية بالشكل الذي يقبله حلفاءها في تونس والمغرب، ولا يؤثر على المسار السياسي والإيديولوجي لمنطقة المغرب العربي، وعلى المصالح السياسية للدول الغربية[xlv].

لم يكن الموقف الأمريكي تجاه القضية الجزائرية موقفا نابعا عن قناعة مبدئية لتحرير الجزائر من الاستعمار الفرنسي، وإنما بهدف المحافظة على مصالح ونفوذ الدول الإمبرياليةفي المنطقة، واحتواء الثورة الجزائرية وتأثيراتها الإقليمية والقومية والعالمية، وعزلها عن مصر الناصرية وحركات التحرير في المغرب

والوطن العربي.أما بعد استقلال الجزائر 1962م، حاول الرئيس جون كيندي، وفي إطار سياسته الاحتوائية "التعايش والتقارب"مع الدول حديثة الاستقلال، احتواء النظام الجزائري مستغلا موقفه المؤيد للثورة التحريرية عندما كان عضوا في مجلس الشيوخ[(*)]، فعين مستشاره الخاص في الشؤون الخارجية (بوليم بورتار) سفيرا في الجزائر، وأثناء مشاركة الرئيس أحمد بن بللا في الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1962م، قام بن بللا بزيارة مجاملة إلى كيندي، وأثنى على موقفه المؤيد للثورة، وبالرغم من هذا الثناء والإعجاب بشخصية كيندي، فإن بن بللا، أدان الإمبريالية الأمريكية، ودعاها من هافانا للخروج من قاعدة جوانتانامو الكوبية. هذه التصرفات الثورية الصادرة من الرئيس الجزائري، لم تثن الرئيس كنيدي عن مواصلة سياسته الاحتوائية، بل اعتبرها تصرفات نتيجة لمزاج شخصي، وليست نتيجة لعقيدة في السياسة الخارجية الجزائرية، وهي حالة ليست بالضرورة أن تدوم، وعلى أمريكا الانتظار، وأن تحافظ على علاقاتها مع الجزائر[(xlvi)]، وبناء على هذا الموقف، استمرت حكومة كيندي في إرسال مساعداتها الغذائية للجزائر.

من هذا المنطلق السياسي والإيديولوجي، خططت الولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع حلفائها في الغرب، ومع قواها المحلية في المغرب العربي[(*)]، على أن لا يتكرر صراعهم (الإمبريالية والرجعية) مع القومية العربية على مستوى منطقة المغرب العربي على غرار ما يحدث في المشرق مع عبد الناصر، وعلى القوى الغربية، أن تكرس تيار التجزئة والقطرية والحركات الشعوبية المعادية للقومية وللوحدة العربية، وأن تحاصر أي نظام وطني ذو توجه عروبي، فالجزائر"العربية، والثورية" كما أعلنها الرئيس أحمد بن بللا، تمثل في نظر أمريكا والغرب عامة خطرا على مصالحهم الإستراتيجية في المغرب العربي، وفي إفريقيا، بسبب"وطنيتها المتعصبة"، وتحالفها العسكري مع الإتحاد السوفياتي[(xlvii)]، وعلاقتها مع الناصرية، وثقلها السياسي والنضالي في العالم الثالث، وانطلاقا من هذا الإدراك الإمبريالي، صارت الجزائر منذ استقلالها إلى الآن هدفا إستراتيجيا في مخططات السياسة الإمبريالية تجاه إفريقيا والوطن العربي.

الخاتمة

القضية التي تثير اهتمام وانشغال قادة السياسة الأمريكية، هي قضية الوحدة العربية؛ فهي قضية سياسية لها علاقة مباشرة بمصالحها الحيوية في الوطن العربي (النفط إسرائيل . الرجعية العربية)، فهم يدركون أن تحقيق الوحدة العربية بين دولتين أو مجموعة من الدول العربية على أي مستوى من الإقليم العربي مشرقا أو مغربا، وتحت أي صيغة سياسية، سوف تمكن العرب من إنجاز استقلالهم، والتحكم في ثرواتهم بالشكل الذي ينمي قوتهم وقدراتهم في الاتجاه الذي يخدم نهضتهم الحضارية، ويعزز استقلاليتهم السياسية في العلاقات الدولية .

من هذا المنطلق الإدراكي، ومنذ أربعينيات القرن الماضي، عملت الدبلوماسية الأمريكيون على خلق وافتعال المعوقات التي تحول دون تقدم الدول العربية في اتجاه التعاون والوحدة، وتجلى هذا السلوك السياسي المعارض للوحدة العربية في حمايتها لظاهرة التجزئة السياسية من خلال تأسيسها لدولة إسرائيل في فلسطين، وتثبيت وحماية الأنظمة الرجعية والدفاع عنها، والرعاية السياسية التي تولها للحركات الشعوبية،

والأقليات القومية المعادية للوحدة العربية، في مقابل سعيها لاحتواء واستئصال القوى السياسية التقدمية التي تناضل من أجل الوحدة والحرية والتقدم في الوطن العربي، وباختصار يمكن القول، أن عداء أمريكا للوحدة العربية من الأهداف الإستراتيجية الثابتة في سياستها الخارجية تجاه الأمة العربية، أما السياسات الأخرى، فهي سياسات ظرفية، ومتغيرة، وفي خدمة الأهداف الإستراتيجية.

الهوامش

(*) في إستراتيجيته العالمية، حاول نابليون بونابرت أثناء حملته العسكرية على مصر 1798 . 1801م، أن يفرض هيمنة فرنسية على العالم انطلاقا من سيطرته العسكرية على الشرق العربي بعد تفكيك وتقويض دولة الخلافة الإسلامية (الإمبراطورية العثمانية)، ومن بعده، تلقف قادة الدول الأوربية هذه الرؤية الإستراتيجية، فسعوا إلى تبنيها وتطبيقها في سياستهم الخارجية ضد العرب.

(*) عائلة يهودية، متخصصة في تجارة المال في أوربا، لمزيد من التفاصيل، أنظر على الموقع الإكتروني، موسوعة ويكيبيديا العربية.

(i) أنظر تقرير اللجنة عند، شفيق الرشيدات، فلسطين تاريخا، وعبرة، ومصيرا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991م، ص46 . 48 .

(ii) حول دور القوى الخارجية في تكريس ظاهرة التجزئة في الوطن العربي، راجع، وليد عبد الحي، معوقات العمل العربي المشترك، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1987م ص 68 . 86.

(iii) لمزيد من الإطلاع، راجع، إدوارد ميد ايرل، وآخرون، رواد الإستراتيجية الحديثة من مكيافللي إلى هتلر، ج 4، ترجمة العميد الركن، محمد عبد الفتاح إبراهيم،، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1962م، ص 478

(iv) راجع، خيرية قاسميه(وآخرون) السياسة الأمريكية والعرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1982م، ص 97 . 98

(v) عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر 2009م، ص 396

. أنظر: نص المشروع، يوسف خوري" إعداد"، المشاريع الوحدوية العربية 1913 . 1989 " دراسة توثيقية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، 1990م، ص 144.

vi . مجموعة من الكتاب السوفيات، السياسة الخارجية السوفياتية 1955 . 1965م، تعريب وتعليق خيري حماد، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1968م،ص 130.

vii . يفغيني بريماكوف، الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

viii . علي الدين هلال ، أمريكا والوحدة العربية 1945 – 1982، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 149 . 150.

(*) نتيجة لتأثيرات الوحدة المصرية . السورية، طرح قادة المغرب العربي في مؤتمر طنجة في أفريل 1958م مشروع وحدة المعرب العربي.

ix . دان كورتس، ماذا نفعل بالعرب، في كتاب،عقدة النزاع العربي . الإسرائيلي،عرض لأراء مشاهير الكتاب الغربيين، تحرير مجدية خدوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت 1974م، ص 137 . 139،

x أنظر، بوني. ف. ساوندرز، الولايات المتحدة الأمريكية والقومية العربية . الحالة السورية 1953 . 1960م، ترجمة سامي خليل كلاس، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق،2002م، ص181 . 82

(*) على سبيل المثال، الإطاحة بالملكية في العراق في جويلية 1958م، وانسحابه من حلف بغداد، الشيء الذي أضعف فيما بعد من قدراته العسكرية والسياسية.

(*) كانت المملكة العربية السعودية أول دولة تعترف بحكومة الانفصال في سوريا وبالوضع السياسي الجديد بعد دقائق من حدوث الانفصال بين الإقليمين

(xi) سمير بطرس، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، أفكار حول طبيعتها الامبريالية، كدلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع 13، مارس 1980م، ص 10.

(xii). أنظر تفاصيل هذا المشروع عند، جلال يحي، مشكلة فلسطين والاتجاهات الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1966م. ص 265 . 267

(*) . ينص هذا المشروع على:

. أن الدفاع عن الشرق الأوسط أمر حيوي بالنسبة للعالم الحر، ويجب أن تتكفل به دول المنطقة عن طريق التعاون والتنسيق بينهم

. أن تحقيق السلم والأمن الدوليين في الشرق الأوسط، سوف يؤدي إلى التقدم في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.

. مساندة الدول التي تشارك في الدفاع عن الشرق الأوسط، وتنمية قدراتها حتى تصبح قادرة على التصدي لأي عدوان خارجي. أنظر تفاصيل المشروع عند، أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، جامعة بغداد، 1975م، ص 229 .

(**) جاء في رد مصر"أن الدفاع عن الشرق الأوسط لا يمكن أن ينهض به إلا شعوبه، وهي في حالة التمتع بكامل سيادتها، أنظر الفرد ليلينتال، هكذا يضيع الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص78. 79

(xiii). أنظر محمد عبد المجيد كمال، الشرق الأوسط في الميزان الإستراتيجي، القاهرة 1972م، ص 334

(xiv). لمزيد من التفاصيل أنظر، شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع،عمان 1994م

(xv). **محمد نور الدين : تركيا والشرق الأوسط الكبير، السفير اللبنانية 2004/1/23.**

(xvi) جورج حجار، العولمة والثورة، شعبي سيحكم، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2000م ص 224 . 225.

(*) طرحت الفكرة لأول مرة في مؤتمر علمي بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1941م للبحث في سبل كيفية مواجهة دول المحور، ورأى المحاضرون، أنه في الشرق الأوسط، يمكن لدول الحلفاء، أن تقيم حلفا من الدول الإسلامية لمؤازرة المجهود الحربي، ويكون جبهة سياسية وعسكرية ضد دول المحور في الشرق الأوسط، وبعد الحرب العالمية الثانية تطورت الفكر إلى مشروع سياسي "لحلف الإسلامي" .

(xvii). الفرد للينتال، هكذا يضيع الشرق الأوسط، دار العلم للملايين، بيروت 1957م.مرجع سبق ذكره،ص 71 .74.

(xviii). يفغيني ماكسيموف بريماكوف، تشريح نزاع الشرق الأوسط، تعريب سعيد أحمد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1979، ص 260.

(*) في لقائهما 01/30/ 1957م، وافق الملك سعود على مشروع إيزنهاور، وعلى تمديد إيجار قاعدة الظهران لمدة خمس سنوات أخرى، مقابل مساعدات اقتصادية وعسكرية.

(xix). أنظر، أمين هويدي، حروب عبد الناصر، دار الطليعة، بيروت 1977م، ص110.

(xx). عادل حسين، الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية 1974 .1979م، دار الوحدة، بيروت1981م، جزءان، ج1، ص 189.

(xxi). زبيغنيو بريجنسكي، "هل سيكون العالم الإسلامي ميدان مواجهة بين القوتين الأعظم"، جريدة الشعب، الجزائر، 30 جانفي 1980م

(xxii). لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع، غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ1945، دراسة في العلاقات الدولية، معهد الإنماء العربي، بيروت 1980م .

(xxiii). أنظر، هشام شرابي، المقاومة الفلسطينية في وجه إسرائيل وأمريكا، ترجمة إنعام رعد، دار النهار للنشر، بيروت 1970م، ص 80 .

(xxiv). *أنظر، صلاح الدين المنجد، التضامن الماركسي والتضامن الإسلامي، دار الكتاب الجديد، بيروت 1967م، ص 69 . 79 .*

(xxv) *الموقع الإلكتروني. www. marefa .org/ index php تاريخ الإطلاع: 2012/11/01م .*

(xxvi) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع، محمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية، تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981م، ص 183 . 194

(xxvii) حول الدعم الأمريكي للثورة في اليونان ضد الحكم العثماني، راجع، توماس. أ. بريستون، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط من 1784 إلى 1975م، ترجمة دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1985م، ص 37 . 49 .

(xxviii) نفس المرجع، ص 56، 184.

(*) بشأن هذا الدور، سوف نتعرض له في الجزء الخاص بإسرائيل.

(xxix) حول دور الأقليات في العلاقات الدولية، راجع كتابنا، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 77 .81.

(*) تدخلت أمريكا في جنوب السودان تحت غطاء حماية الأقلية المسيحية، فكانت النتيجة فصل الجنوب عن الشمال، وتدعم ماديا ومعنويا مسيحيي مصر لإقامة الدولة القبطية، ونصبت فرنسا نفسها وصية على المارونية اللبنانية، وعززت موقعهم السياسي في هرم السلطة"الرئاسة" رغم أقليتهم العددية مقارنة بالأقليات الأخرى في لبنان، وتقدم جمهورية إيران الإسلامية الدعم المادي للطوائف الشيعية الموالية لها في كل من العراق والبحرين واليمن، وفي بقية الدول العربية الأخرى التي توجد بها طوائف شيعية، وتدخلت أمركا وإسرائيل في الشمال العراقي منذ 1970م لدعم الانفصاليين الأكراد ضد نظام البعث، وتتلقى الحركة البربرية في المغرب العربي الرعاية والدعم من قبل الدولة الفرنسية،،، الخ. ذكرت مجلة الواشنطن تايمز، أن الولايات المتحدة الأمريكية، كانت تقدم دعما ماليا للانفصاليين(المسيحيين في الجنوب) يقدر بمليار $ سنويا، يصرف على التسليح والتدريب العسكري، وأكد رئيس بعثة جنوب السودان السيد إيزيكيل لول جانكوث، أن واشنطن تقدم هذه المساعدات بهدف الانفصال عن الشمال".

(xxx) أنظر مشروع بريجنسكي، في مجلة الطليعة العربية، ع 113 ، 8 تموز 1985م

(xxxi) أنظر يومية الصباح، خطط التفكيك وإعادة تركيب دول الشرق الأوسط، ع 2425 بتاريخ 8/ 11/ 2012م، منشورة على الموقع الإلكتروني: newsabah. www.com تاريخ الإطلاع على الموقع 16/ 02/ 2013م

(*) يتكون النظام الكونفدرالي من مجموعة دول مستقلة، لكل واحدة علمها ودستورها وتمثيلها في الخارج، ولكنها تفوض بعض صلاحياتها إلى هيئة مشتركة لتنسيق السياسات في بعض المجالات.

(xxxii) أنظر زبيغنيو بريجنسكي، بين عصرين، أمريكا والعصر التكنترونى، ترجمة وتقديم محجوب عمر، دار الطليعة، بيروت، 1980م، ص 13 . 14 ، 72

(xxxiii) أنظر الموقع الإلكتروني www.alwafd.org أبو زيد : "عثرنا على خرائط لتقسيم مصر"، تاريخ الإطلاع 2013/01/15.

(xxxiv) عاطف سليمان، مرجع سبق ذكره، ص16 . 17 .

(*) أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة لوفين البلجيكية.

(xxxv) أنظر التفاصيل في ندوة طرابلس الدولية حول الصهيونية حركة عنصرية، مرجع سبق ذكره، ص145 . 146

(*) ذكرت صحيفة" فايننشال تايمز" أن 75 في المائة من احتياجات إسرائيل من النفط، يتم استيراده من إقليم كردستان العراق. أنظر على الموقع: WWW.aLaraby.co.uk بعنوان: إسرائيل وسياسة كوردستان: تحالف الأقليات.

[xxxvi] أنظر نص الوثيقة عند، عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1983م ص ص 336 . 359 (يقترح المشروع الصهيوني تقسيم دولة مصر إلى كيانين سياسيين، واحدة مسلمة والأخرى قبطية . مسيحية، ولبنان إلى كيانات طائفية، وسوريا إلى ثلاثة كيانات سياسية(علوية، وسنية، ودرزية)، والعراق إلى ثلاثة دويلات، شيعية في الجنوب، وسنية في الوسط، وكردية في الشمال)

[xxxvii] أميل الغوري، مرجع سبق ذكره، ص 125

[xxxviii] علي الدين هلال، أمريكا والوحدة العربية، مرجع سبق ذكره، ص154

[xxxix] حول الأزمة السياسية في لبنان، راجع، سليمان تقي الدين، التطور التاريخي للمشكلة اللبنانية 1920م . 1970 بيروت 1977م.

[*] لم يتم اكتشاف النفط في ليبيا إلا بعد 1959م.

[xl] حول العلاقات الأمريكية الليبية، أنظر الملف في، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، ع36 أفريل 1974م

[xli] ميشيل كامل، مرجع سبق ذكره، ص 107 .

[xlii] أنظر التفاصيل عند، Chrles F. Gallgher. Ibid. p 240 /43

[xliii] ميشيل كامل، أمريكا والشرق العربي، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1967م، ص108

[*] في شباط 1957م، قام جي موليه بزيارة رسمية إلى واشنطن، وتم فيه الاتفاق على مساعدة واشنطن والحلف الأطلسي لفرنسا في مقابل السماح لشركات النفط الأمريكية بالتنقيب على النفط في صحراء الجزائر، وجاء في رد وزير الخارجية الأمريكي دالاس على معارضة السيناتور كينيدي لسياسة إيزنهاور المتحيزة لفرنسا" الجزائر هي قضية فرنسية، وأنا أرفض أن تصبح قضيتنا،،، إذا أراد السيناتور كيندي أن يشهر بالاستعمار فعليه أن يركز على الاستعمار الشيوعي وليس الفرنسي". أنظر، فايز صالح أبو جابر، القومية العربية والدول الكبرى، مكتبة الرائد، عمان، الأردن 2000م، ص199 . 208 .

[xliv] حول مشروع حلف شمال إفريقيا، أنظر، أميل الغوري، المرجع السابق،ص 149 وكذلك مشال كامل، الأحلاف العدوانية الأمريكية، دار الكتاب العربي، القاهرة 1967م، ص43 .

[xlv] حول هذا الموضوع، أنظر، المجاهد الأسبوعي (لسان حال جبهة التحرير الوطني) ع 22 الصادر بتاريخ 15 أفريل 1958م

[*] في عام 1957م، طرح جون كيندي القضية الجزائرية على مجلس الشيوخ الأمريكي منتقدا موقف حكومة بلاده المؤيدة لفرنسا في حربها ضد الجزائر قائلا:" لو كانت فرنسا أو الغرب بأجمعه يريد أن يحتفظ بأي نفوذ له في شمال إفريقيا... فإن الخطوة الضرورية في سبيل ذلك، هي استقلال الجزائر". أنظر، آثرم شليسينجر الابن، مرجع سبق ذكره، ج2، ص 774 .

[xlvi] نفس المرجع، ص 791 .

[*] في هذه الفترة بالذات، طالب الرئيس برقيبة بتمديد حدود الدولة التونسية من جهة الغرب إلى الجهة الشرقية من مدينة عنابه.

[xlvii] أنظر هانسون بالدوين، الاستراتيجية الأمريكية في السبعينات والثمانينات وحتى سنة 2000م، ترجمة محمود خيري بنونة، القاهرة، 1972م، ص 158. 59.